من قضايا التحليل اللغوي في المعجم العربي القديم

The Issues of Linguistic Analysis in the Ancient Arabic Dictionary

المصطفى دلال*
جامعة السلطان مولاي اسليمان.كلية الآداب والعلوم الإنسانية
-بني ملال /المملكة المغربية
Mustapha.dellal79@hotmail.fr

تاريخ الوصول2021.01.25 تاريخ القبول 2021.02.21 تاريخ النشر2021.03.04

ملخص:

يتناول هذا المقال نماذج من الظواهر الصرفية والنحوية التي وردت مبثوثة في تضاعيف المصنفات المعجمية العربية القديمة، ومن ثمة تحليلها تحت ضوء المذاهب اللغوية، وما جرته من خلافات في هذا الشأن. وقد ركز المقال على نماذج من التحليلات الصرفية والنحوية من خلال رصد بعض من قضايا المشتقات في المعجم، وظاهرة الإعلال بوصفها قضية صرفية صوتية، ، وتركيب النداء بوصفه مبحثا نحويا وقع حياله سجال كبير بين النحاة، ويهدف المقال في مجمله إلى تغيير النظرة التي تحكم على المعجم حكما ضيقا؛ نظرة تحشره في زاوية اختصاصه بجمع المادة اللغوية وتبويبها وفقا لنهج محدد في أفق تقديم بعض من معانيها ؛ والحق أن المعجم يسع الأنظمة اللغوية جميعها، صرفا ونحوا وصوتا ودلالة.

الكلمات المفتاحية: المعجم – المشتقات – أسماء المكان والزمان – الإعلال – النداء .

Abstract:

In this article, I dealt with some morphological and syntactic phenomena found in ancient Arabic dictionaries. And I have chosen a few forms of linguistic issues such as derivatives, adverbs of time and place, the substitution and the vocative. This article aims at changing these stereotypical view of what a dictionary really is; from being regarded as a book of definitions and vocabulary to a book that, in fact, surpasses that to cover all language systems: morphology, semantics, grammar, and phonetics.

Keywords: dictionaries- derivatives adverbs of time and place- the substitution- the vocative.

1. مقدمة:

إن المتأمل للمتون المعجمية التي تحفل بها المكتبات العلمية مما خلفه اللغويون العرب في أثناء مرحلة التدوين ليقف على ثروة لغوية هائلة، شكلت سداها، وأقامت صرحها المتني، أضف إلى ذلك عديد القضايا اللغوية التي بنيت عليها هذه المعاجم، بحيث تعن عديد الإشارات اللغوية من خلال البحث عن مدلول الكلمات، إلى حد أن الباحث يحار في أحايين كثيرة؛ أتراه أمام كتاب في المعجم أم أن الأمر يتعداه إلى مباحث متفرقة في علوم الصرف والنحو والبلاغة والصواتة؟ وحيث إن النظام اللغوي يسهم في بناء الكلمات فإنه يحقق في المعجم نوعا من التفاعل النسقي، تفاعل تظهر تجلياته واضحة من خلال التنقيب في هذه المتون .

وإذا كانت المعاجم العربية القديمة قد سعت إلى العناية الفائقة بالمادة اللغوية جمعا وترتيبا وتحليلا فإن المعاجم الحديثة لم ترق بعد إلى هذا المطمح في شأن التعامل مع لغة الحياة المعاصرة، "وإذا كانت الإسهامات المعجميةُ العربيةُ في القرون الهجرية الأولى ذات أهمية تاريخية كبرى بالنظر إلى تنوعها نهجا ومادة وتأليفا فإن المعاجم العربية الحديثة رغم بعض الجهود تظل قاصرة لا تلبي حاجات مستهلكيها، وهي تفتقد إلى الكفاية الوصفية ولا تغطي المادة المعجمية الجديدة ولا المعاني الجديدة للمفردات ولا تهتم بجوانب النطق والصرف والتركيب والدلالة بصفة نسقية منتظمة"[1].

إنه لم يعد من المقبول تبني ذاك التعريف التقليدي للمعجم الذي يربطه بالكتاب الضام عددا من الكلمات المنتمية إلى لغة ما، يتوسل به للبحث في المعاني والمدلولات، ولنا أن نستلهم تعريفا للمعجم بالمعنى الذي نرومه من خلال ما ذهب إليه الفاسي الفهري إذ"إن معرفة مجموع مفردات اللغة أو معجمِها تقتضي الإحاطَةَ بعدد هائل من المعلومات عن هذه المفردات وضمنها خصائصها الصوتية والتركيبية والدلالية والبلاغية[2]"، لذا فالمعجم يتجاوز تلك النظرة الكمية لمسرد الألفاظ المرتبة بطرق مخصوصة، بل يتعداها إلى مجموع تفاعلات بين مستويات النظام اللغوي لبناء المفردة وفق قانون اللغة الصوتي والصرفي، قبل الانتقال إلى بناء التركيب المراعي لمقتضيات البلاغة. وإلى ذلك يشير عبد المجيد جحفة في دراسته المعجمية لأفعال الوعاء والمحتوى؛ "إن معرفتنا المعجميةَ باللغة لا تنحصر في

الوحدات المعجمية وتذكرِها عندما نود استعمالها .فهذه المعرفة عبارة عن بناءات عَلاقية وعن نسقٍ مطَرد من الترابطات الدلالية والصرفية والتركيبية"[3].

وإذا كان الرحالي يفصل بين المعجم والتركيب حين تأكيده أن السمات الإعرابية غير المجردة طبعا ليست سمات ملازمة للاسم في المعجم :" ولذلك لا نحتاج إلى إدراجها بوصفها سمة فرادية في المدخل المعجمي للاسم، لأن الاسم يملكها بحكم انتمائه إلى مقولة الاسم...ولا شيء في المعجم يقول لنا إنه يجب أن يكون الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا."[4] إلا أن الأمر ليس بتلك البساطة من التحليل، فالعديد من التوجهات الإعرابية تؤكد أن رفع الاسم في المدونة المعجمية هو رفع تركيبي وليس رفعا معجميا خالصا، وقد أخذنا عن الأستاذ محمد التاقي[5] كلاما في إحدى محاضراته يؤكد من خلاله أن مقولة :" الرفع أصل في الأسماء والنصب والجر يرتبطان بالعامل "، هي مقولة غير صائبة، بل الرفع في الأسماء يرد كذلك إلى العوامل، فعندما يقرأ المتعلم في المرحلة الابتدائية متهجيا اسما من قبيل: "ساحةٌ" بالرفع، فإن الأصل في التركيب هو: هذه ساحةٌ بالرفع على الخبرية،

و قد أوضح اللغوي الأمريكي "فريز Frise" أنه مما يتضمنه المعنى النحوي في المعجم دلالة الأدوات ودلالة الوظائف النحوية، وعلى هذا فتعريف المعجم لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمي وحده، أي على شرح دلالة الأسماء والأفعال والصفات فقط ،"بل عليه أن يسجل دلالة الأدوات، وأن يبين الوظائف النحوية للكلمات، فالأفعال منها اللازم والمتعدي، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط، ومنها ما يكون للمؤنث فقط، ومنها ما يصلح للاثنين معا، وكل هذه الوظائف لها مكانتها ودلالتها في المعجم داخل كل مادة"[6].

وكثيرا ما نجد أصحاب المعاجم يصرحون بالحقيقة اللغوية التي تكتنزها كتبهم، مما يدل على وعيهم التام بأن الذي يكسب المادة المعجمية الاتزان هو الارتباط الوثيق بالمستويات اللغوية ، ويصرح ابن دريد في مقدمة معجمه بالقضايا اللغوية التي عالجها في جمهرته، وهي قضايا لغوية كبرى شكلت

مادتها أبحاثا ودراسات قائمة الموضوع . جاء في مقدمة جمهرة اللغة لابن دريد:" فارتجلت الكتاب المنسوب إلى جمهرة اللغة، وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة التي هي أصل تفرع فيه جميع كلام العرب، وعليها مدار تأليفه وإليها مآل الأبنية وبها معرفة متقاربه من متباينه ومنقاده من جامحه"[7]، فهذا النص يختزل قضايا لغوية شكلت مباحث مهمة في الدراسات العربية، ومن ذلك القضايا الصوتية المتعلقة بالحروف المعجمة، وقضية الأصل والفرع التي جرت خلافا بين اللغويين، من نحاة وعلماء الصرف، وقضايا أخرى تتعلق بالمصطلح اللغوي من قبيل؛ المتقارب والمتباين والمطرد والشاذ والمنقاد والجامح، وهي أبواب رئيسة في مباحث فقه اللغة .

على هذا الأساس آثرت أن أشتغل في هذه الورقة على بعض النماذج اللغوية التي وردت مبثوثة في تضاعيف بعض المعاجم اللغوية، وأعمل على تحليلها من زاوية الموضوع اللغوي الذي تمثله، وحيث إن القضايا اللغوية في المعاجم العربية القديمة لم ترد بالتفصيل نفسه الذي ورد في كتب اللغويين من علماء الصرف والنحو،إذ إن ورودها جاء بكيفية مختزلة، وبالرغم من هذا الاختزال فإنها تنم عن الوعي التام لأصحاب المعاجم بهذه القضايا، بل بالإشكالات التي تطرحها وبالخلافات التي جرت رحاها بين علماء الصرف خاصة وبين علماء اللغة عامة .

2. القضايا الصرفية في المعجم

1.2 . المشتقات في المعجم:

لقد تفاوتت المعاجم العربية في نسب تناولها للأنظمة اللغوية وللظواهر التي تمثلها، فالمقارنة مثلا بين معجمي لسان العرب لابن منظور، وجمهرة ابن دريد تفضي إلى أن التحليل الصرفي في كتاب جمهرة اللغة استحوذ على تضاعيف المعجم ونال قسطا وافرا من تصاريف متنه، خاصة في الذي يتعلق بأصول البناء في العربية، وبالاشتقاق المتصل بالأفعال والأسماء ومن ذلك ما ذهب إليه في أن "الثنائي الصَّحِيح لَا يكون حرفين إِلَّا وَالثَّانِي ثقيل حَتَّى يصير ثَلَاثَة أحرف: اللَّفْظ ثنائي وَالْمعْنَى ثلاثي.

وَإِنَّمَا سمي ثنائيا للفظه وَصورته فَإِذا صرت إِلَى الْمَعْنى والحقيقة كَانَ الْحَرْف الأول أحد الْحُرُوف الْمُعْجَمَة وَالثَّانِي حرفين مثلين أَحدهمَا مدغم فِي الآخر نَحْو: بت يبت"[8]، فنجده يعتمد المنهج التعليمي الذي يبين للدارس التآليف المقبولة في العربية من عدمها، كما يفسر التعالقات الصرفية القائمة بين أحرف الكلمة الواحدة حتى يستوي بناؤها قائما قبل الإلقاء بها في المدونة اللغوية الكبيرة.

لقد حظي الاشتقاق إذن بقسط وفير من اهتمام أصحاب المعاجم بحيث جعلوه مدخلا أساسا للأبواب، بل إن هذا الاشتقاق نفسَه والتقليباتِ الصرفيةَ تعد عندهم روائزَ يحتجون بها على أصالة الكلمات في اللغة وإلى ذلك يشير ابن جني بقوله : " إن منفعة الاشتقاق لصاحبه، أن يسمع الرجل اللفظة فيشكَّ فيها، فإذا رأى الاشتقاقَ قابلا لها أنس بها، وزال استيحاشه منها"[9]، لذا تجد الرجل في معجمه يأتيك بالمفردة فيكاد يستوفي جميع تقليباتها مستنفدا كل الصيغ حتى إنك لتخال أن الأمر يتعلق بمباحث في علم الصرف وليس بتبويبات في المعجم.

ويبدو ذلك جليا عند تفحص أحد أبواب المعاجم التراثية العربية ، فالقضية اللغوية بمختلف مكوناتها تفرض ذاتها على المتن المدون، ومن ذلك قول ابن دريد في مادة (ع ض ز) "والعَضْز فِي بعض اللُّغَات: المضغ، عضَزَ يعضِز عَضْزاً"[10]، فبالإضافة إلى تعريفه لمعنى "العضز"، فهو يروم تصريف الفعل و اشتقاق المصدر منه، وكأنه بذلك يطلب إكسابه المشروعية المعجمية التي تؤهله لينتظم في مداخل ألفاظ المعجم وكلماته، والمتفحص لمعجم البارع لأبي علي القالي يكتشف قيامه على أسس لغوية شتى، لامس فيها مختلف الظواهر اللغوية، فتجده مرة يتناول علم الصرف بجميع أبوابه، ويورد أخرى قضايا نحوية مستبطنة، ويقف مرة عند قضايا علم العروض ذي الارتباط الوثيق بعلم الأصوات، مما يفضي بالمتفحص الكتابَ إلى دروب لغوية متشعبة المسالك.

جاء في معجم البارع للغوي أبي علي القالي في باب "الهاء والعين والياء والواو والألف في الثلاثي المعتل" :"رجل متهيع هائع أي حائر وطريق مَهْيَعٌ مفعَل من التهيع والانبساط، ومن قال فَعْيَل فقد أخطأ لأنه ليس في كلام العرب فَعْيَل .. وبلد مَهْيَع أي واسع كالطريق"[11]

إن هذه الإشارات اللغوية المتعلقة بالتقليبات الصرفية للجذر اللغوي(هـ ي ع)- وبالرغم من أنها تبدو بسيطة –إلا أنها تنم عن استبطان واع للظاهرة اللغوية في شقها الصرفي إذ يمكن رصد هذه الملامح من خلال أن النص تناول ما يأتي:

- صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد الأجوف اليائي الذي انقلبت ألفه عن ياء، ومن الفعل المزيد بالتاء والمضعف العين .
- اسم المكان من الثلاثي الأجوف اليائي الذي انقلبت ألفه عن ياء .
- الاعتناء بالميزان الصرفي للصيغ.
- تبني المنهج التعليمي في أثناء التقليبات الصرفية .
- استحضار السجال اللغوي الذي دارت رحاه بين علماء الصرف .
- الاعتماد على السماع والقياس باعتبارهما أصلين من أصول النحو العربي

إن هذه الإشارات التي قد تبدو للوهلة الأولى بسيطة تختزن إشكالات لغوية معقدة خاصة وأنها تختزل توجهاتٍ لغويةً تفصح عن الزاوية التي ينظر منها صاحبها لنظام اللغة. لقد نحا صاحب البارع هذا المنحى التدقيقي لأنه على علم تام بالمشاكل التي تخلقها هذه الصيغ؛ أخص في هذا السياق أسماء الزمان والمكان، سواء على مستوى وظيفتها أو أصلها الاشتقاقي أو طريقة صياغتها .

جاء في كتاب شرح المفصل لابن يعيش: "الغرض من الإتيان بهذه الأبنية (يقصد أبنية أسماء الزمان والمكان) ضربٌ من الإيجاز والاختصار، وذلك أنّك تفيد منها مكان الفعل وزمانه؛ ولولاها لزمك أن تأتي

بالفعل ولفظِ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الثلاثيّ.[12] و يمكن تبين ما ذهب إليه بن يعيش من خلال الأمثلة الآتية:

(1)أ) التقيت بالسائح عند مدخل الفندق

ب) التقيت بالسائح عند المكان الذي يدخل منه الناس إلى الفندق .

ج) أوافيك مع مغرس أشجار الزيتون.

د)أوافيك في الزمان الذي يغرس فيه الفلاحون أشجار الزيتون .

بحيث إن اسم المكان في (1)أ) يجنب المتكلم عناء التطوال والحشو الذي يسم المثال (1)ب)، وكذلك اسم الزمان في النموذج (1)ج) أراح من الإتيان بالفعل وما يدل معه على الزمان ، كما هو مبين في المثال(1)د) .

وفي طريقة صياغتها فإن علماء الصرف يميزون فيها بين ما يصاغ منها على وزن مفعَل من الثلاثي المضموم العين أو مفتوحها في بناء المضارع أو من الفعل الثلاثي الناقص:

_ حرث ← يحرُث ← مَحْرَث.

_فتح ← يفتَح ← مفتَح .

_رمى ← مَرْمَى .

وعلى وزن مَفعِل من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع ومن المثال الواوي ومن الأجوف اليائي .

_ صرف ← يصرِف ← مصرِف.

_وعد ← موعِد.

_صاف ← صيف ← مصيف.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري : "وكذلك من الفعل الثلاثي الناقص وعلى وزن مفعِل من الثلاثي "طريقة صياغتها ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين: مفتوح العين ومكسورها، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمشرب والملبس والمذهب، أو مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام."[13]

لكن المتأمل للصيغ الواردة في المدونة اللغوية يجد أن هذه القواعد الواصفة غير مطرَدة في جميع الأمثلة، فهي لا تمثل الواقع الصرفي في كليته مما جعل علماء الصرف يبحثون عن "مسالك وصفية استثنائية" لما عرف عندهم بالأمثلة الشاذة.

وعلى سبيل التمثيل فإن الفعل "سجد" باعتباره فعلا مضموم العين في المضارع "يَسْجُدُ"، وبحسب المذهب الصرفي لقاعدة صياغة اسم المكان أو الزمان فإن الصياغة ستكون على وزن " مَفعَل" أي مَسْجَدٌ، ومسجَد ليست مما هو ذائع في اللغة أو مما هو منساب في المدونة الكلامية.

ونجد لهذا السجال الصرفي صدى يرتج مرة أخرى في معجم القاموس المحيط للفيروز آبادي (817هـ) يقول "والمَسْجِدُ، المَسْجَدُ: ، ويُفْتَحُ جيمُهُ، والمَفْعَلُ من بابِ نَصَرَ بفتح العين، اسْماً كان أو مَصْدراً إلاَّ أحْرُفاً، كمَسْجِدٍ.... ومَسْقِطٍ....ومَنْبِتٍ، ألْزَموها كسرَ العينِ،... والفتحُ جائزٌ وإن لم نَسْمَعْه، وما كان من باب جَلَسَ فالمَوْضِعُ بالكسر، والمَصْدَرُ بالفتح، نَزَلَ مَنْزَلاً، أي: نُزُولاً، وهذا مَنْزِلُهُ، بالكسر، لأنَّه بمعنَى الدار[14] "

فهذه الأسماء التي أوردها صاحب القاموس المحيط وردت في اللغة على خلاف ما تم التأسيس له، ويزداد الاختلاف حينما يتعلق الأمر بالمصدر الميمي من الثلاثي نفسه ليقع نوع من التداخل بين الصيغتين، أقصد صيغة اسمي الزمان أو المكان من جهة وصيغة المصدر الميمي من جهة أخرى، كما هو مبين في الأمثلة:

- مَحْرَثُ الذرة في السهول.(اسم مكان)
- مَحرَثُ القمح في شهر أكتوبر(اسم زمان)
- محرَثُ القطنيات شاق(مصدر ميمي) والمقصود حرث القطنيات شاق.

وفي ذلك يقول سيبويه :"وأما ما كان يفعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك: شرِب يشرَب. وتقول للمكان مشرَبٌ. ولَبَس يلبَس، والمكان الملبَس. وإذا أردت المصدر فتحته ...ويقولون المذهب للمكان. وتقول: أردت مذهباً أي ذهاباً".[15]

وإذا كان أبو عالي القالي قد اعتمد السماع ركنا أصيلا حينما خطأ صيغة "فَعْيَل" للمكان من "هاع" حيث قال: "ومن قال فعْيَل فقد أخطأ لأنه ليس من كلام العرب" فإن الفيروز آبادي قد أسقط السماع وغلب القياس عليه عندما جوز صيغة مسجَد من سجد حيث قال في سياق الحديث عنها " والفتح جائز وإن لم نسمع به " .

ولسيبويه تعليلاتٌ خاصة في ما يخص الصيغ التي انتظمت خارج الاستعمالات اللغوية وهي :

- أن أسماء الزمان والمكان قد تأتي بمعنى المصدر، والفيصل فيها يكون للسياق، أو قد توظف من باب العدول الصرفي عن صيغة إلى أخرى .

- ارتباط الاستعمالات الخارجة عن الصيغ المقعد لها ببعض القبائل، وأنها ليست صيغا مطردة في لغة كل القبائل.

- الاختلاف بين مفعِل ومفعَل في المادة الصرفية نفسها يعود إلى قصد المتكلم . يقول سيبويه:

"أتيتك عند مطلِع الشمس، أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتَحون...وأما المسْجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضعَ السجود وموضعَ جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مسجَدٌ.[16]

ولم يقف هذا السجال الصرفي المرتبط بأوزان صيغ الزمان والمكان عند اللغويين من علماء الصرف والنحاة وأصحاب المعاجم، بل تعداه إلى علماء التفسير، وخاصة ممن نحوا منحى لغويا في تفسير آي القرآن الكريم، ويظهر الأمر جليا في تفسير ابن عاشور لقوله تعالى :{و قالَ ارْكَبُوا فيها بِسمِ اللهِ مَجْراها ومُرْساها إِنَّ رَبّي غَفورٌ رَحيمٌ}[17] ، يقول ابن عاشور: "فقد قرأ ورش صيغتي: مجرى ومرسى بضم الميم، وقرأها حفص

بفتح ميم مجرى وضم ميم مرسى، ومُجراها ومُرساها بضم الميمين فيهما في قراءة الجمهور وهما مصدرا أجرى السفينة، وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم،وخلف "مَجراها ...على أنه مَفعَلُ."[18]

مما يدل إذن على العناية التي لقيتها الكثير من القضايا الصرفية في المعاجم العربية، ولا أدل على ذلك من أن هذه المسائل الصرفية التي وردت متناثرة في المتون المعجمية، قد شكلت أبوابا ومباحث مهمة عند علماء اللغة بمختلف أطيافهم ما يمثل لقضايا لغوية شائكة في أحايين كثيرة.

2.2 الإعلال في المعجم :

للإعلال قسط وفير من المعالجة اللغوية في المعاجم العربية، فهو المبحث الصرفي الصواتي الذي حظي باهتمام اللغويين نحاة وعلماء صرف، واللسانيين خاصة منهم علماء الأصوات، فهو من منظور علماء الصرف تغيير يلحق حرف العلة بقلبه حرف علة آخر أو حذفه أو تسكينه، ويقابل ذلك عند علماء الصواتة التغيرات التي تلحق أصوات الكلام بتقليصها أو تمديدها أو إهمالها أو إحلال صوت مكان صوت آخر أو تغيير، وقد قسم القدماء الإعلال تبعا لذلك :

- إعلال بالحذف:

ومن أمثلته أن "زِنة" أصلها وِزْنَة، و"عِدَة" أصلها "وِعْدَة"، و"لم يَقُمْ" أصلها"لم يقم" بحيث وقع حذف حرف العلة من الأمثلة المذكورة لداع من الدواعي.

- إعلال بالقلب:

ومن أمثلته قلب واو "موعاد" إلى ياء كما في ميعاد، وقلب واو"قَوَلَ إلى ألف كما في قال.

- إعلال بالتسكين:

ومثاله تسكين لام الفعل "يبكي" عوضا عن أظهار الضمة على آخره، وهو ما يعرف عند النحاة بالإعراب المقدر للاستثقال.

ويسوق ابن جني أمثلة للإعلال مع إيراد بعض التبريرات التي جعلتهم ينصرفون عن حرف إلى آخر يقول: "وَعَدَ ووزن ووثب تقول في يفعِل منه : يعد ويزن ويثب وعدة وزنة وثبة وكان الأصل فيه يَوْعِد ويوزِن ووِعْدة و وزنة ،ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافا وجعلوا سائر المضارع تابعا يفعِل"[19]

ولقد أورد أصحاب المعاجم هذه القضايا بطريقة مختزلة، وحيث إنهم لغويون يشرفون على المتون من علٍ فإنهم واعون بهذه الظواهر تمام الوعي، يقول أبو علي القالي في بارعه :باب: "الهاء والعين والياء في الثلاثي المعتل، يقال تراب مهيل على مثال مفعول ،وفي القرآن" كثيبا مهيلا " وأصله مهيولا وعلى لغة العرب يقولون ثوب مخيط ومخيوط وبُر مَكِيل ومَكْيُول وشيء مبيع ومبيوع وأجودُه مهيل ومكيل ومخيط ومبيع"[20]

إن هذا النص يختزل تطبيقات صرفيةً عميقة، وتحويلات صوتية معقدة، تلك التي نشب حيالها خلاف كبير بين علماء الصرف أنفسهم، وبين علماء الأصوات، وذلك حين تأصيله لصيغة "مهيلا" صرفيا، في ما يعرف بالإعلال؛ الظاهرة الصرفية المرتبطة بحروف العلة إما بقلبها أو حذفها أو تسكينها، حيث إن اسم المفعول المرتبط بالفعل الثلاثي يصاغ قياسا من على وزن مفعول، إلا أنه وعندما يتعلق الأمر بالفعل الثلاثي المعتل- والمقام هاهنا مقام المعتل الأجوف- يتم استدعاء شبكة من التطبيقات الصرفية أوردها صاحب البارع في قالب اختزالي يمكن تفكيكها على الشكل الآتي :

باع ← بَيَعَ ← مَفْعولٌ ← مَبْيُوعٌ

فالفعل باع فعل ثلاثي أجوف بالألف المنقلبة عن ياء، بمعنى أن أصل "باع" هو "بيعَ"، واسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول، ولهذا يصاغ "مبيوع" من "بيعَ" وحيث إن المطرد في اللغة هو " مبيع" وليس "مبيوع" فثمة تغيرات صرفية هي ما أشار إليه أبوعلي في المادة أعلاه. إن الياء في " مبيوع حرف علة لم يقو على حمل الحركة فنقلت إلى الحرف الصحيح قبله لنحصل على صيغة : "مبُيوع" ليجتمع في الصيغة ساكنان: الياء الأصلية والواو الزائدة فتحذف الزائدة : مَبُيعٌ، ولما كانت الحركة المناسبة

للياء هي الكسرة فقد قلبت ضمة الباء كسرة لنخلص في الأخير إلى صيغة : مَبيعٌ: وما قيل في مبيع يقال في مخيط ومهيل ومكيل .

هذا الاختزال اللغوي في جانبه الصرفي الذي ورد في المعجم احتدم حوله الخلاف فنجد له تجليات واضحة في كتب القدماء، يقول المبرد في المتقضب: "فإن بنيت مَفْعُولا من الياءِ أَو الْوَاو(يقصد الثلاثي الأجوف الواوي فقال أصلها قوَل أو الثلاثي الأجوف اليائي كَالَ أصلها كَيَلَ) قلت فِي ذَات الْوَاو "كَلَامٌ مَقُولٌ" وَفِي ذَوَات الياءِ "طَعَام مَكِيل" وَكَانَ الأَصل مكْيُول ومقْوُول، وَلَكِن لمّا كَانَت الْعين سَاكِنة كسكونها فِي يقُول، ولحقتها وَاوُ مفعول حذفت إِحدى الواوين لالتقاءِ الساكنين، ومَبِيع لحقت الْوَاوُ يَاء وَهِي سَاكِنة فحذفت إِحداهما لالتقاء الساكنين، فأَمَّا سِيبَوَيْهِ والخليل فإِنَّهما يزعمان أَنَّ الْمَحْذُوف وَاوُ مَفْعول لأَنَّها زَائِدَة وَالَّتِي قبلهَا أَصليّة فَكَانَت الزِّيَادَة أَولى بالحذف، وَالدَّلِيل على هَذَا عِنْدهمَا مَبِيع فَلَو كَانَت الْوَاو ثَابِتَة والياءُ ذَاهِبَة لقالوا مَبُوع ، وأَمَّا الأَخفش فَكَانَ يَقُول المحذوفة عين الْفِعْل لأَنَّه إِذا التقى ساكنان حذف الأَوّل أَو حرّك لالتقاء الساكنين"[21].

حيث وقع الاختلاف في صيغة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف في حرف العلة المحذوف أتراها الواو الزائدة أم الواو أصلية؟ فحذفت لالتقاء الساكنين عملا بالمذهب القائل :

إِنْ ساكِنانِ التَقَيا اكْسِرْ ما سَبَقْ ****وَإِنْ كانَ حَرْفَ لَيْنٍ فَحَذْفُهُ اسْتُحِقْ[22].

وقد وقفت بعض الآراء اللسانية الحديثة في الشق الصواتي موقفا معارضا من هذه التفسيرات الصرفية، ونحت في ذلك منحى صواتيا، على أساس أن ما عده القدماء حروفَ علة هي في الحقيقة حركات طويلة، يقول عبد القادر عبد الجليل :"مبيوع، وحين نقلت الحركتان التقى ساكنان، فحذف أحدهما، هذا تعليل غير منطقي،أولا : إن الواو والياء صائتان طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرك بالصوائت الطويلة. ولعل هذا الخطأ متأتٍ من رسم صور الحروف والحركات، ومن فعل كينونة الكتابة العربية. إذ لا توجد من الأساس

حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة لأنه لايحق لتلك الحروف أن تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوِجة.[23]

أما ما ذهب إليه الصرفيون القدماء من كون حروف العلة تضعف عن حمل الحركات فتنقل إلى الحروف الصحيحة قبلها، فإن بعض علماء الأصوات لم يتفقوا مع هذا التفسير، يقول صيوان خضير خلف:"الصرفيون مأخذون بهذا النقل ...إن العربية تكره تتابعَ أصوات المد الطويلة القصيرة، فتهرُب منه إلى توحيد الحركة لتصبح حركة واحدة طويلة، بإسقاط صوت المد الطويل، وتطويل صوت المد القصير ليعاد التشكيل المقطعي للكلمة لتحافظ على وزنها وإيقاعها وعدد مقاطعه"[24]

وعن هذا فصيغة مبيوع تتكون من مقطعين اثنين :

الأول : mab وهو مقطع طويل مغلق .

الثاني : ؟ yuu وهو مقطع طويل مغلق.

أما صيغة مبيع فتتكون من مقطعين :

الأول : ma وهو مقطع قصير مفتوح

الثاني : ؟bii وهو مقطع طويل مغلق .

وأحسب أن هذا هو ما يقصده صيوان خضير بإعادة التشكيل المقطعي .

إن هذا الاختزالات الصرفية التي أوردها أصحاب المعاجم مما نلحظه في مواطن كثيرة من المتون، بل إن كتبهم تناقش مجمل القضايا الصرفية التي ارتبطت بمتن اللغة العربية.

3. الآراء النحوية في المعجم :

إن ما قيل عن التطبيقات الصرفية المتعلقة بالمعجم العربي القديم ينسحب على النحو، حيث عجت المعاجم بعديد القضايا النحوية التي تنم عن استشعار أصحاب المعاجم لهذه الإشكالات، وعن قناعهم اللغوية بخصوص ظاهرة ما، فتجدهم يدافعون عنها في المتون التي جمعوها بل يعللون مذاهبهم في ذلك بحسب

قناعاتهم اللغوية في الموضوع. جاء في معجم اللسان لابن منظور الإفريقي في معرض شرحه لحرف النداء يا: "حَرْفُ نِداء، وَهِيَ عامِلةٌ فِي الِاسْمِ وإِن كَانَتْ حَرْفًا، والقولُ فِي ذَلِكَ أَنَّ لِيا فِي قيامِها مَقامَ الْفِعْلِ خَاصَّةً لَيْسَتْ لِلْحُرُوفِ، وَذَلِكَ أَنَّ الحروفَ قَدْ تَنُوبُ عَنِ الأَفعال كهَلْ فإِنها تَنُوبُ عَنْ أَسْتَفْهِمُ، وَكمَا وَلَا فإِنهما يَنوبانِ عَنْ أَنْفِي، وإِلَّا تَنُوبُ عَنْ أَسْتَثْنِي، وَتِلْكَ الأَفعال النائبةُ عَنْهَا هَذِهِ الحروفُ هِيَ الناصِبة فِي الأَصل، فَلَمَّا انصَرَفَتَ عَنْهَا إِلى الحَرْف طَلَباً للإِيجاز ورَغْبةً عَنِ الإِكثار أَسْقَطْتَ عَمَلَ تِلْكَ الأَفعال ليَتِمَّ لَكَ مَا انْتَحَيْتَه مِنَ الِاخْتِصَارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ يَا، وَذَلِكَ أَنَّ يَا نفسَها هِيَ العامِلُ الواقِعُ عَلَى زَيْدٍ، وحالُها فِي ذَلِكَ حَالُ أَدْعُو وأُنادي، فَيَكُونُ كلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ العامِل فِي الْمَفْعُولِ."[25]

إن المتأمل لهذا النص ليحسب نفسه أنه أمام كتاب متخصص في علم النحو، إذ جاء زاخرا بقضايا نحوية يمكن أن تشكل مباحث لغوية وأبوابا نحوية كبرى من قبيل:

_ العمل والعامل والمعمول في النحو.

_ الخلاف النحوي بين المدارس النحوية.

_ بين الأصل والفرع في النحو(الذكر والحذف)

_ التعدية واللزوم .

إن هذه القضية اللغوية _ أقصد العامل في المنادى_التي أسس لها صاحب اللسان قضية نالت من كتابات اللغويين على اختلاف آرائهم الشيء الكثير يقول السيوطي :

الْمَنْصُوب مَفْعُول بِهِ بِفعل لَازِم الْإِضْمَار وَيقدر بأنادي أَو أَدْعُو ... وَذهب بَعضهم إِلَى أَن الناصب لَهُ معنوي وَهُوَ الْقَصْد ...وَذهب بَعضهم إِلَى أَن الناصب لَهُ حرف النداء ثمَّ اخْتلفُوا فَقيل على سَبِيل النِّيَابَة عَن الْفِعْل فَهُوَ على هَذَا مشبه بالمفعول بِهِ لَا مفعولٌ بِهِ وَعَلِيهِ الْفَارِسِي[26]

فإذا كان ابن منظور يذهب إلى أن العامل في المنادى هي (يا) مباشرة مبررا ذلك بالخاصة التي تتمتع بها يا دون سائر الحروف ، وإذا كان جل اللغويين يؤكدون أن المنادى منصوب بفعل محذوف

تقديره أدعو أو أنادي فإن الوقائع اللغوية تقف مناصرة لما ذهب إليه ابن منظور أي عمل حرف النداء مباشرة في الاسم بعده) يقول محمود العمري : ثم لماذا لم نلحظ أنه تم استعمال مثل هذه التراكيب ولو مرة واحدة (وهو يقصد بذلك يقصد تراكيب تقدير العوامل)مع كثرة الأمثلة الواردة في اللغة.[27]

ولذلك تبنى تفسيرا توليديا لتركيب جمل النداء بناء على التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية نوردها في التشجير الآتي:

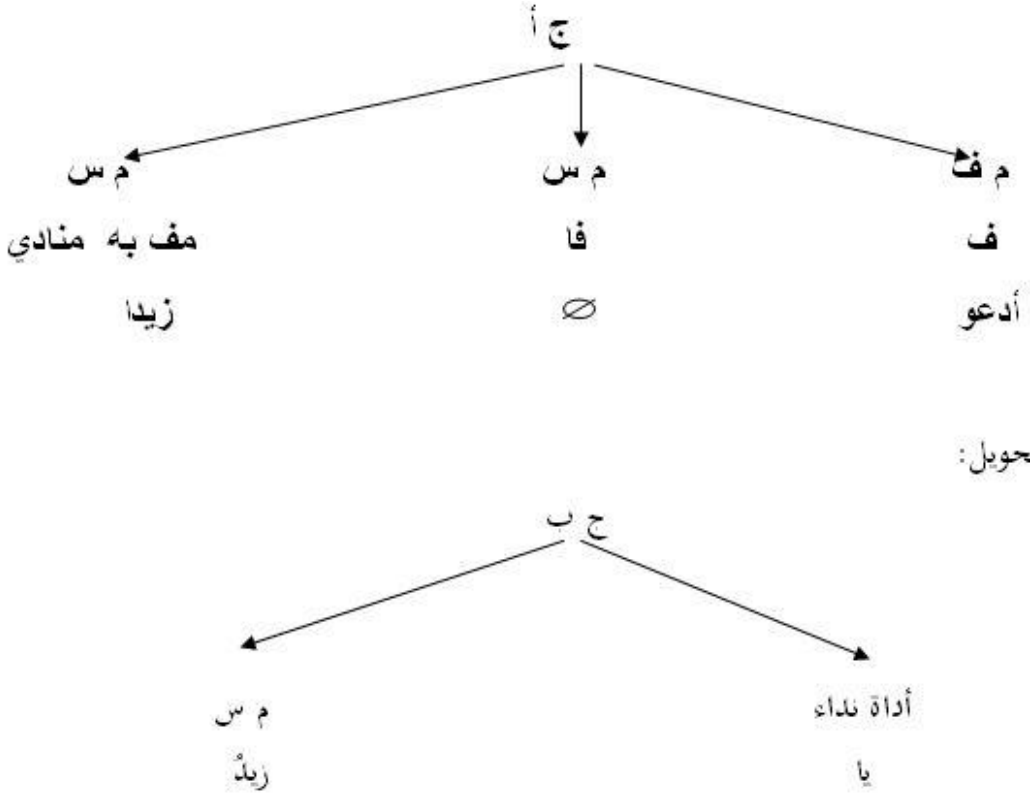

لقد تم تحويل المركب الندائي (يا زيدُ) من البنية العميقة إلى البنية السطحية من طريق حذف المركب الفعلي (م ف) أدعو، والمركب الاسمي (م س) الفاعل، وإحلال أداة النداء محلهما وتغييرِ حركة الاسم إلى الضم لتناسب الموقع الجديد من البناء على الضم وغيره من المواضع المحددة عند النحاة، ونقصد هنا حالات النصب أو البناء على الألف أو الواو.

4. خاتمة:

نقول في نهاية هذه الورقة: إننا لم نقصد إلى تحليل الظواهر اللغوية التي وردت في المتون المعجمية تحليلا صرفيا، أو نحويا، أو لسانيا بقدر ما سعينا إلى لفت الانتباه إلى ذلكم التفاعل النسقي للمستويات اللغوية في المعاجم العربية القديمة. إن المصنفات المعجمية الأولى لم تكتف بجمع المواد اللغوية وفق ترتيب صوتي أو صرفي محدد، ولم تكتف بإيراد مدلولات الألفاظ والكلمات، ونحسب أن هذا مرمى بعيد المنال، فهل للمعجمي القدرة لكي يورد اللفظة في جميع الاستعمالات تغطية منه لكل معانيها؛ المعجمية منها والحرفية البلاغية والسياقية؟ فهو -مهما سعا جاهدا للكشف عن المعنى - لم يرم إلا منحها مشروعية الوجود الدلالي والنحوي والصرفي والتركيبي والصوتي، ولهذا فالمعجمي يتوسل بمختلف المستويات اللغوية بنسب متفاوتة ليجعل اللفظة في المعجم أساسا للاستدلال على القواعد اللغوية، ثم إن العرب الأوائل اعتمدوا تقنيات مختلفة في إبلاغ المعنى، فتوسلوا في ذلك بأنواع مختلفة من التعريفات، ويضاف إلى هذه التقنيات استحضار السياقات اللغوية من (صرف ونحو وبلاغة...) التي من الممكن أن ترد فيها الوحدة اللغوية، بمعنى أن الوحدة في المعجم وحدة تحيا حياتها العادية وتجري جريانا لا يقطعها عن الاستعمال. ونعتقد أن المعاجم اللغوية لم تبح بعد بكل أسرارها ودفائنها اللغوية، مما يتطلب مزيدا من إنعام النظر للكشف عن القضايا اللغوية التي شكلت لبناتها وأقامت أسسها وثروتها.

5- الهوامش

[1] الفاسي الفهري عبد القادر: المعجم العربي، دار توبقال للنشر / الطبعة الثانية 1999 ص 13

[2] نفسه_ (ص ص 13- 14)

[3] عبد المجيد جحفة: مقال أفعال الوعاء والمحتوى ، دراسة معجمية، ماستر لسانيات عربية مقارنة 4 أكتوبر 2015 الورقة الأولى

[4] الرحالي محمد: تركيب اللغة العربية، مقاربة تركيبية جديدة، منشورات دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 2003، ص 24

[5] محمد التاقي أستاذ باحث في اللسانيات تخصص صواتة، جامعة السلطان مولاي اسليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المملكة المغربية، محاضرات في حضرة طلبة السنة الثالثة تخصص لسانيات، الموسم الجامعي 2001/.2002

[6] حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، منشورات دار المعرفة الجامعية 1997 الطبعة الثانية ص 104.

[7] أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي؛ جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي / منشورات دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى الجزء الأول ص .39.

[8] نفسه ج 1 ص53

[9] أبو الفتح عثمان بن جني:الخصائص، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبع الرابعة ، 369/1.

[10] أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي؛ جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي / منشورات دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى الجزء االثاني ص812

[11] أبو علي اسماعيل بن علي القالي(396): البارع في اللغة /تحقيق هاشم الطعان مكتبة النهضة ، بغداد دار الحضارة العربية بيروت ص ص 82/81.

[12] ا يعيش بن علي الموصلي، المعروف بابن يعيش 643ه) شرح المفصل للزمخشري تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م /ج4ص144بن يعيش

[13] نفسه4 '144/

[14] مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817ه) القاموس المحيط تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، منشورات مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م .ج1ص 287

[15] عمرو بن عثمان أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180ه) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م ج4/ص89.

[16] المرجع نفسه 90/4.

[17] سورة هود الآية .41

[18] محمد الطاهر بن عاشور التونسي: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، منشورات الدار التونسية للنشر-تونس 1984 ج74/12

[19] أبو الفتح عثمان بن جني (392) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . منشورات دار إحياء التراث القديم ط 19541 ص 184 .

[20] أبو علي إسماعيل بن علي القالي البغدادي (396ه): البارع في اللغة، تحقيق هاشم الطعان مكتبة النهضة : بغداد دار الحضارة العربية بيروت ص107 .

[21] أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285ه) : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،منشورات عالم الكتب- بيروت ج1/ص 100

[22] أبو العرفان علي الصبان الشافعي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،منشورات دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى 1997ج1ص134

[23] عبد القادر عبد الجليل علم الصوت الصرفي سلسلة الدراسات اللغوية ط 1998/ ص 417

[24] صيوان خضير خلف : مقال الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي /كلية التربية جامعة البصرة ص 28

[25] ابن منظور الإفريقي جمال الدين: لسان العرب منشورات دار بيروت الطبعة الثالثة 1414ه 490/15

[26] السيوطي جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911ه)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد الحميد هنداوي منشورات المكتبة التوفيقية – مصر 32/2.

[27] محمود العمري: تركيب الندا ء (ياليت) ودلالته اللغوية مجلة الأثر ع 17 يناير 2013

6. قائمة المراجع:

القرآن الكريم برواية الإمام برواية الإمام حفص. –

- عمرو بن عثمان أبو بشر، سيبويه(180ه): الكتاب تحقيق عبد السلام هارون منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م .

- أبو العباس، المعروف بالمبرد(285ه): المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، منشورات عالم الكتب- بيروت.

أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(321ه)؛ جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي / منشورات دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى .

أبو علي إسماعيل بن علي القالي(356ه): البارع في اللغة /تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة ، بغداد دار الحضارة العربية بيروت

_أبو الفتح عثمان بن جني(392ه) :الخصائص، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة.

- أبو الفتح عثمان بن جني(392ه): المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . منشورات دار إحياء التراث القديم .

- يعيش بن علي الموصلي(643ه): شرح المفصل للزمخشري تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

- ابن منظور الإفريقي جمال الدين:(711ه): لسان العرب، منشورات دار بيروت ،الطبعة الثالثة 1414ه..

- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817ه) القاموس المحيط تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، منشورات مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م .

- جلال الدين السيوطي(911ه) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات المكتبة التوفيقية – مصر.

محمد الطاهر بن عاشور التونسي(1393ه): تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، منشورات الدار التونسية للنشر- تونس 1984 .

أبو العرفان علي الصبان الشافعي(1206ه): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، منشورات دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى 1997.

- تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها منشورات عالم الكتب الطبعة: الخامسة 1427ه-2006م.

- الفاسي الفهري عبد القادر: المعجم العربي، دار توبقال للنشر / الطبعة الثانية 1999

- المعجمية العربية ،قضايا وآفاق الجزء الثالث /منشورات كنوز المعرفة .الطبعة الأولى 2016

-عبد القادر عبد الجليل علم الصرف الصوتي سلسلة الدراسات اللغوية ط 1998

-صيوان خضير خلف : مقال الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية المجلد 38 /2013 /كلية التربية جامعة البصرة .

محمود العمري: تركيب النداء (ياليت) ودلالته اللغوية مجلة الأثر ع 17 يناير 2013

الرحالي محمد: تركيب اللغة العربية، مقاربة تركيبية جديدة، منشورات دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 2003،

فاضل السامرائي، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع_ الأردن الطبعة الأولى 2000.

حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، منشورات دار المعرفة الجامعية 1997 الطبعة الثانية .